التهيئة المكانية بالأقاليم الصحراوية
(دراسة تحليلية مقارنة لفرص ومعوقات النجاح في التنافس العالمي)

أ.د/ مهند محمد العجمي* د/ أسامة حلمي محمد** م/ شيماء محمد حمدي دربالة ***
*أستاذ التخطيط العمراني بقسم العمارة كلية الهندسة جامعة المنيا
**المدرس بقسم العمارة كلية الهندسة جامعة المنيا
***المدرس المساعد بقسم العمارة كلية الهندسة جامعة المنيا

ملخص البحث:-

يختص البحث بدراسة فرص ومعوقات النجاح في التنافس العالمي، من خلال دعم اللامركزية و التهيئة المكانية للأقاليم الصحراوية لتحسين استغلال الموارد الاقتصاديّة المعطّلة، وذلك من خلال دراسة عوامل التهيئة المكانية الخاصة بالجوانب التشريعية والمؤسسية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
ويركز البحث علي تحليل فرص ومعوقات الموارد الاقتصادية بالصحراء الغربية كأكبر النطاقات المتاحة للتنمية والتعمير بجمهورية مصر العربية لتحقيق التنافس العالمي ووضع مصر علي خريطة العالم الاقتصادية.
وتم ذلك بمقارنة استراتيجيات و مؤشرات التهيئة المكانية للصحراء الغربية بجمهورية مصر العربية بمثيلاتها في مناطق أخرى من العالم النامي منها علي سبيل المثال البرازيل و المكسيك ، والتي هيأت مواقعها مكانيا وحققت تنافساً عالمياً بالاعتماد علي التهيئة المكانية للأقاليم الصحراوية.
وقد توصّل البحث إلى استنتاج مرتكزات التهيئة المكانية للأقاليم الصحراوية الكاسدة، من خلال دراسة الامكانات والمحددات للأقاليم الصحراوية للتجارب السابقة، كما تبين بالبحث صلاحية موارد الصحراء الغربية لدعم مرتكزات التهيئة المكانية و الوصول لمؤشرات تنافسية بالسوق العالمية؛ وقد تمّ حصر وتوضيح مرتكزات التهيئة المكانية للأقاليم الصحراوية تلك.
ويوصي البحث بدعم التهيئة المكانية غير التقليدية، التي تساهم في تكوين وحدات تنموية متخصصة صغيرة الحجم لتجنب المخاطرة وتسويق فرص استثمارية من خلال تطبيق بعض الاجراءات ومرتكزات التهيئة المكانية.

الكلمات المفتاحية :- التهيئة المكانية - الاستثمار - أنشطة اقتصادية تنافسية – تنمية حدودية – تنمية متخطية الحدود القومية.

١- المقدمة :-

تسعي الدول عامة الى جذب الاستثمارات لتحسين استغلال الموارد العاطلة من خلال التهيئة المكانية الداعمة لتحقيق التنمية المتوازنة بين السكان والمكان وتبادل الخبرات وتحقيق التنمية والتنافس بالسوق العالمية ، وفي مقابلة ذلك يتطلب الأمر وجود المناطق المؤهلة مكانياً بطرق غير تقليدية وفقا لمتطلبات واحتياجات هذه الاستثمارات التي تمكنها من مباشرة أعمالها في بيئة تناسبها وتحقق لها أهدافها، الا ان التركيبة الإقليمية في مصر تتسم بحالة من فقدان الاتزان بين السكان والأنشطة والمكان، مما ادي الي وجود خلل في التهيئة المكانية الاقليمية في مصر.

لقد أصبحت عوامل التهيئة المكانية والتي تتمثل في تعظيم أهمية الموقع استراتيجياً ووفرة الموارد الطبيعية و مستوي الأجور وتوافر العمالة الماهرة و توافر البنية الأساسية و حجم الأسواق و المناخ السياسي و المناخ المالي الخاص بنظم الضرائب و الجمارك و الحوافز المقدمة من المؤسسات الاقتصادية لتيسير بيئة أداء الأعمال، هي احد اهم الحلول التي تنتهجها الدول لتوطين أنشطة اقتصادية جاذبة للاستثمارات لإيجاد فرص عمل تشجع الحراك السكاني بين المناطق المختلفة.

هناك عدة دول نامية مثل البرازيل و المكسيك هيأت مواقعها مكانياً لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية جاذبة للاستثمارات بالأقاليم الصحراوية، وهو ما انعكس إيجابا على تلك الدول بدعم اللامركزية وتنمية اقاليم جديدة بالتكامل مع الاقاليم المركزية، وتحسين استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق مزيدًا من معدلات التنمية ودخول السبق العالمي.

وبالرغم من تحقّق العديد من السمات العامّة المشتركة فيما بين كلّ من البرازيل والمكسيك و مصر؛ إلّا أنّنا إذا نظرنا الي وضع الصحراء الغربية بجمهورية مصر العربية من مشروعات للتهيئة المكانية لم تحقق النتائج المرجوه منها لاعتمادها علي الاستصلاح الزراعي في بيئة شديدة الفقر للمياه، و عند مقارنة ذلك بنقاط القوة والضعف بمشروعات التهيئة المكانية لتجارب البرازيل والمكسيك غير المعتمدة علي المياه بشكل اساسي للتهيئة المكانية، يمكن الوقوف علي كيفية تحقيق التهيئة المكانية، من خلال استغلال فرص الموارد الاقتصادية بالصحراء الغربية في دعم تهيئة مكانية تنافسية تضع مصر علي خريطة العالم الاقتصادية.

٢- هدف البحث:-

يهدف البحث الي مقارنة استراتيجيات التهيئة المكانية للصحراء الغربية في مصر كأكبر النطاقات المتاحة للتنمية بمثيلاتها في مناطق أخرى من العالم، وذلك بهدف اختبار فرص ومعوقات الموارد الاقتصادية المتاحة بالصحراء الغربية في دعم التهيئة المكانية التنافسية التي تضع مصر علي خريطة العالم الاقتصادية ، من خلال الاستفادة من تجارب تلك المناطق التي هيأت مواقعها مكانيا وحققت تنافس عالمي بأساليب غير تقليدية لتنمية اقاليمها الصحراوية.

والهدف الأخير من وراء ذلك هو إيجاد الطريقة المثلى لتنمية الصحراء الغربية في مصر ومن ثم الارتقاء بالمستوي الاقتصادي للدولة.

٣- منهجية البحث:-

يتبنى البحث الوصول الى مجموعة من المبادئ الحاكمة التي تمكن من التهيئة المكانية غير التقليدية للصحراء الغربية في مصر لتحسين استغلال الموارد المعطلة والتغلب علي معوقات نقص المياه وتحقيق تنافس عالمي بالاعتماد علي دراسة بعض التجارب العالمية، من خلال الاعتماد على الاجراءات المنهجية التالية:

١- دراسة المفاهيم المتعلقة بالتهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات وتحليل اهم مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالأقاليم الصحراوية الخاصة بتجارب بعض الدول النامية والتي حققت تنافس عالمي في مجال التهيئة المكانية (منهج وصفي)
٢- دراسة تحليلية مقارنة لاستراتيجيات التهيئة المكانية للتجارب السابقة (منهج تحليلي مقارن)
٣- دراسة تحليلية للوضع الراهن لمنهجية التهيئة المكانية والتجارب المحلية بالصحراء الغربية في مصر، لاختبار فرص ومعوقات الموارد الاقتصادية بالصحراء الغربية في دعم التهيئة المكانية التنافسية ووضع مصر علي خريطة العالم الاقتصادية، اعتمادا علي ما تم استنتاجه من عرض وتحليل ومقارنة التجارب الأخرى (منهج استقرائي استنباطي)

٤- المفاهيم الرئيسية الخاصة بموضوع البحث:-

(٤-١) التهيئة المكانية

تبدأ بتحقيق الاتصالية من خلال عناصر البنية الاساسية، الي ان يتم توطين أنشطة اقتصادية جاذبة للسكان والاستثمارات وملائمة للطلب العالمي طبقاً للموارد المتاحة، و ترتكز علي دور المؤسسات الاقتصادية في تحسين استغلال الموارد الطبيعية والبشرية واستقطاب تكنولوجيا حديثة جاذبة للاستثمارات ودافعة للتنمية، في ضوء دراسة الجوانب التنظيمية والتسويقية والاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والبيئية ، والموضحة في الشكل رقم (١) وطبقا لما يلي:-[1]

- ✓ المتطلبات المكانية والتنظيمية المحفزة للاستثمارات، وما يصاحبها من تغيرات سريعة في التنمية ناتجة عن سهولة مزاولة الاعمال الخاصة ببدء النشاط التجاري.
- ✓ دور المؤسسات ومراكز البحث في تطوير الإنتاج ورفع معدلاته وتهيئة العمالة المحلية.
- ✓ دور القطاع الخاص وتقييم سعيه لتحقيق اقصي ربحية، من خلال الاستهلاك الأقصى للأصول الثابتة، ومطابقة ذلك بدوره في تحقيق التنمية، من خلال التغلب علي ضغوط البيئة العمرانية الطاردة للاستثمارات.
- ✓ التغلب علي الضغوط الاجتماعية الخاصة بالطبقات الفقيرة في ظل التوجهات الاستثمارية الرأسمالية المفتوحة

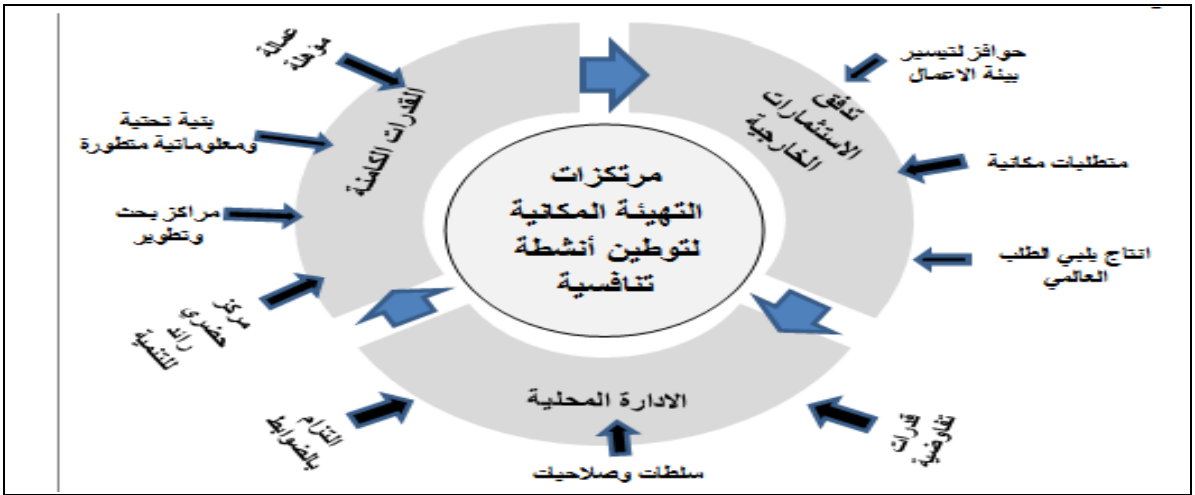

شكل (١) مرتكزات التهيئة المكانية لتوطين أنشطة تنافسية
مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الاستراتيجية القومية (الحالة المصرية ابتداء من الألفية الثالثة)، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩

[1] مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الاستراتيجية القومية (الحالة المصرية ابتداء من الألفية الثالثة)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠٠٩.

(٤-٢) عوامل التهيئة المكانية :- [١]

- ✓ عوامل تقليدية داعمة للتنمية اعتمادا علي أهمية الموقع الاستراتيجي علي مستوي الدولة والدول المجاورة والقرب من منافذ الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، لتعزيز الاتصالية وتحسين استغلال الموارد الطبيعية ومعالجة ضغوط البيئة العمرانية الطاردة للاستثمارات.
- ✓ مراكز غير تقليدية معتمدة علي التطوير والابتكار لتلبية متطلبات السوق العالمي (مراكز لدعم الإنتاج الصناعي وتطويره- مراكز أبحاث متخصصة مؤهل بكوادر فنية متميزة- مراكز أرضية لاستقبال الأقمار الصناعية - مراكز مالية عالمية - مراكز تدريب دولية- مراكز دعم لوجيستي للصناعات والأنشطة الاستثمارية).

وطبقاً لتلك العوامل وحجمها ونطاق نفوذها وتنافسيتها يتم صياغة منهجية للتأهيل المكاني ونوعية الأنشطة الاقتصادية المستهدفة ومدي ملائمتها لجذب الاستثمارات.

(٤-٣) دوافع حركة الاستثمارات [٢]

تتجه الاستثمارات الي المناطق المختلفة اما بحثا عن الأسواق بهدف خدمة السوق المحلي وتقليل تكاليف النقل والرسوم الجمركية من خلال حوافز تنظيمية وتشريعية، او بحثاً عن الموارد الطبيعية بهدف الحصول على الموارد الطبيعية الرخيصة وخاصة بقطاع البترول والصناعات الاستخراجية، او بحثاً عن كفاءة الانتاج بهدف التمتع بالمزايا النسبية وحوافز خفض تكاليف الإنتاج من خلال المادة الخام وقوة العمل المؤهلة والتكنولوجيا المستخدمة.

(٤-٤) وحدات التنمية الاقتصادية :-.[٣]

تختلف تكوينها باختلاف السياسات الموجهة لجذب الاستثمارات ونطاق تأثيرها داخل حدود الدولة او بالتكامل مع دول الجوار لتحقيق التنمية وإيجاد فائض تصديري مؤثر في إجمالي الدخل القومي لدعم تنمية باقي أنحاء الدولة، و ارتكزت علي ثلاثة عناصر اساسية للتهيئة المكانية وهي مركز تنمية صناعي و شبكة أسواق و شبكة معلومات، وظهرت بأشكال مختلفة طبقاً للإمكانيات التنموية لكل اقليم.

٥- تجارب بعض الدول النامية في مجال التهيئة المكانية

فيها يدرس البحث تجارب دول البرازيل والمكسيك كدول نامية دخلت السبق العالمي في مجال التهيئة المكانية من خلال تحسين استغلال الموارد الطبيعية وتوطين انشطة اقتصادية تنافسية بالأقاليم الصحراوية الكاسدة.

[١] حاتم مصطفي راشد، تفعيل الأثر الإقليمي للقنوات الملاحية في ضوء المتغيرات العالمية المستجدة بالتطبيق علي محور قناة السويس، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠١١.

[٢] ريم عبد الحليم، خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، نظرة جغرافية قطاعية، ورقة بحثية، مجلة رؤية تركية، ٢٠١٢.

[٣] ابتهال أحمد عبد المعطى، العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني والاقليمي، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

(٥-١) التهيئة المكانية لإقليم الوسط الغربي الحدودي الكاسد بالبرازيل

تم اختيار تجربة البرازيل كدولة نامية دخلت السباق العالمي بقوة شرائية ٧%، احتلت المركز رقم ٨١ من بين ١٣٨ دولة في تقرير التنافسية لعام ٢٠١٦ بعد فترة ركود اقتصادي ناتج عن الصدمات التجارية والاضطرابات السياسية [1]، بالاعتماد علي عدة مقومات للتهيئة المكانية اهمها حجم الاسواق والاستعداد التكنولوجي كما هو موضح بالشكل رقم (٢)، خاضت تجربة لإنشاء عاصمة جديدة (برازيليا) بإقليم الوسط الغربي الصحراوي الكاسد لدعم اللامركزية ودفع التنمية كما هو موضح بالشكل رقم (٣)، وتم اختيارها لتشابهها مع مصر في عدة ظروف وهي :-

- ✓ مركزية المؤسسات في اتخاذ القرارات طبقاً لرؤية الحكومة المركزية.
- ✓ الفوارق الاقليمية نتيجة لتمركز السكان والخدمات في العاصمة والمدن الساحلية الكبرى وانخفاضها كلما اتجهنا إلي الداخل.
- ✓ الموقع المتميز المنفتح علي خطوط التجارة العالمية والذي أتاح لها الارتباط بالكثير من دول العالم.
- ✓ وفرة الطاقة البشرية والايدي العاملة.

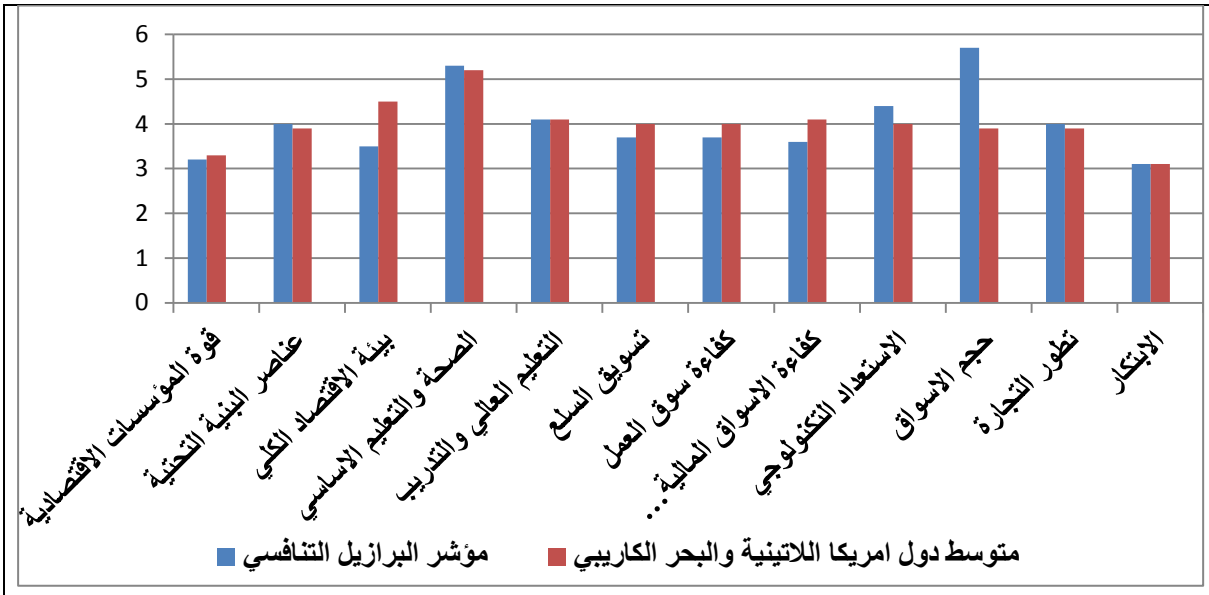

شكل (٢) مؤشرات التنافس العالمي للبرازيل لعام ٢٠١٦ بالمقارنة بدول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report, , 2016- 2017

- تم اختيار اقليم الوسط الغربي بالبرازيل الموضح بالشكل رقم (٤) للدراسة بالاعتماد علي مقومات لتهيئة الاقليم مكانيا تتمثل في :-

- ✓ اتساع نطاق التنمية المتاح (يمتد من وسط البرازيل الي حدودها مع بوليفيا وبارجواي، و يضم غابات الأمازون ويمثل ٦٠% من مساحة البلاد ويسكنه ١٤ % فقط من السكان).
- ✓ وفرة الثروات المعدنية والنباتية بالإقليم.

إلا أن وجود معوقات خاصة بضعف البنية الأساسية، وضعف الارتباط بالأقاليم الأخرى وقلة السكان وانتشارهم بشكل عشوائي وقلة فرص العمل، تسببت في ضعف التهيئة المكانية بالإقليم.

[1] - WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report, 2016- 2017

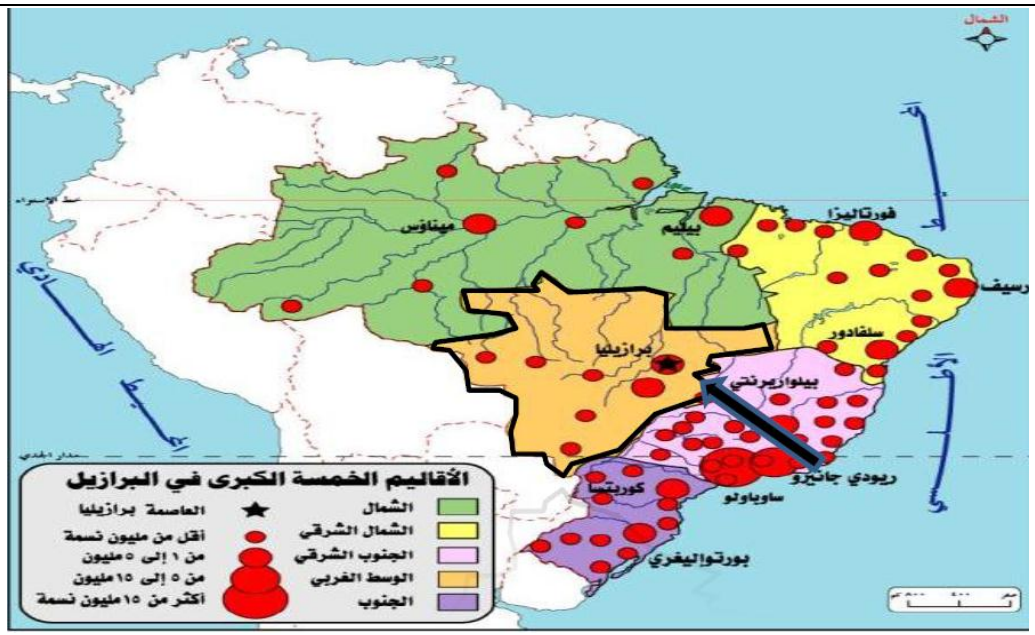

شكل (٣) موقع اقليم الوسط الغربي بالنسبة لباقي الاقاليم بالبرازيل

(٥-١-١) عوامل التهيئة المكانية بإقليم الوسط الغربي بالبرازيل

استهدفت سياسات التنمية علي المستوي القومي نقل العاصمة من ريودي جانيرو بإقليم الجنوب الشرقي و انشاء العاصمة الجديدة (برازيليا) بإقليم الوسط الغربي، كأحد اهم عوامل التهيئة المكانية للإقليم بهدف :-

- فك العزلة عن المناطق الداخلية بالإقليم من خلال انشاء العاصمة الجديدة برازيليا، كقطب نمو جديد مسيطر جاذب للاستثمارات، يمتص الفائض السكاني بالعاصمة القديمة (ريو دي جانيرو).
- تحسين استغلال الثروات الطبيعية لإقليم الوسط الغربي، و مواجهة الفقر والبطالة من خلال توسيع نطاق التنمية.

ومن اهم ما يميز هذه التجربة العوامل التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتمويلية والعمرانية والتسويقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي انتهجتها السياسة البرازيلية لدعم التهيئة المكانية بالعاصمة الجديدة برازيليا، لما لها من اثر علي فك العزلة عن الاقليم ودعم التهيئة المكانية به كما هو موضح بالجدول رقم (١).

جدول (١) عوامل التهيئة المكانية بالعاصمة الجديدة برازيليا بإقليم الوسط الغربي بالبرازيل واثرها علي التنمية الاقليمية

	اجراءات التهيئة المكانية
علي الجانب التشريعي والتنظيمي[١]	١- حظر أنشطة بعينها للاستثمار توافقاً مع السياسات القومية، وفرض تكاليف كبيرة أمام الشركات الأجنبية للاستثمار عوضاً عن استغلال الموارد الطبيعية وبيئة التهيئة المكانية ٢- إعطاء أولوية لتأهيل البنية الأساسية لتحقيق هدف التنمية وفك العزلة عن المناطق الداخلية. ٣- السيطرة على استعمالات الأراضي بالعاصمة برازيليا لتلافى أي نمط من وضع اليد والتقسيمات غير المعتمدة من خلال امتلاك الحكومة ل ٦٠%من أراضي المدينة.
علي الجانب المؤسسي	١- انشاء منطقة تشريعية مركزية تشريعية لتفعيل قوانين التحكم في نمو المدينة ومنع تدهورها بشكل عام. ٢- انشاء منطقة مركزية لكافة سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والجيش بالمدينة.

[١] البنك السعودي الهولندي، الاستثمار في البرازيل ٢٠١٥

علي الجانب التمويلي	تم جذب الاستثمارات بما يحقق الاهداف العامة للخطة القومية وطبقاً لما يلي :- ١-حظر أنشطة بعينها توافقاً مع السياسات القومية ٢- إعطاء أولوية للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية لفك عزلة المناطق الداخلية. ٣- السعي لنقل التكنولوجيا ودعم الجامعات التنافسية عزز التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات.
علي الجانب العمراني والبني التحتية	خططت برازيليا عام ١٩٥٨ لاستيعاب ٥٠٠ ألف نسمة وأقترح المخطط ٨ مستقرات سكنية حول المدينة، وتم تخطيطها علي شكل طائرة، مثلت المباني الحكومية والإدارية جسم الطائرة و الجزء الأوسط ملتقي الوزارات الفيدرالية إما الجزء الشمالي والجنوبي فتوزع فيه السفارات المختلفة بينما تمتد المباني السكنية ومراكز التسوق في الأجنحة بما يحقق تجانس استعمالات الأراضي بالمخطط طبقا للمبادئ الدولية لميثاق أثينا ١٩٣٣ [١]، وتم تهيئتها مكانيا من خلال العناصر التالية :- ١- مطار دولي بالعاصمة إلي جانب شبكة طرق سريعة عالمية لربط العاصمة بكافة أنحاء الدولة، إلي جانب مترو الأنفاق الذي أنشئ عام ١٩٩٢ لخدمة المدن التابعة للعاصمة ٢ - مركز جذب عالمي من خلال(جامعه ومعاهد تقنية – مركز إشعاع ثقافي – سوق مال – صناعات متعددة (غذائية – استهلاكية – خشبية – صناعة أدوية – صناعة الاسمنت)). ٣ - تعمير غابة الأمازون باجتثاث الغابة وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين ٤- إنشاء مدينتين صناعيتين بالقرب من ريودي جانيرو وبرازيليا كهمزة وصل بين العاصمتين ٥- انشاء محطات الطاقة الكهرومائية لتوليد الطاقة.
	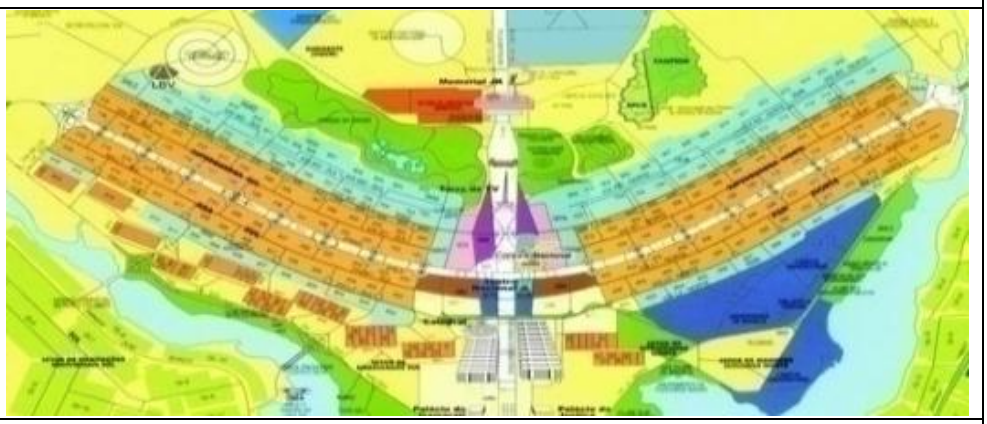
	شكل (٤) مخطط برازيليا
علي الجانب التسويقي	تم تسويق كافة الاراضي بالمدينة، وتخطت المدينة التعداد السكاني المستهدف (بلغ عدد سكانها ١٤٠ ألف نسمة عام ١٩٦٠ ثم تطور عام ١٩٧٠ إلي ٥٣٧ ألف نسمة وواصل تطور عدد السكان ليصل إلي ٢.٥٦٣ مليون نسمة عام ٢٠١٠)، وحققت رقم قياسي سواء في زمن إنشائها أو في نمط تطورها. [٢]
علي الجانب الاقتصادي [٣]	اعتمدت سياسة التنمية علي تكوين اقليم تقليدي قائم علي المجتمع المحلي للتنمية من خلال- ١- التوسع في الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام المرتبطة بتوافر المقومات التعدينية والزراعية، وزيادة صادرات الأنشطة الاقتصادية الخام من خلال تكثيف الزراعات الموجهة للتصدير كمرحلة أولية للتنمية، وزيادة الإنتاج الصناعي (تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيجية) ٢- استهداف ٣٧ مركز بحثي عبر البلاد للاعتماد على المختبرات والبحث العلمي لقطاع الزراعة والاستفادة من الاستثمارات الوطنية والأجنبية الوافدة. ٣- خلق مؤسسات مالية محلية (حكومات – بنوك) لدعم المشروعات الصغرى طبقاً لاحتياجات السوق المحلي وبما يتناسب مع قدرات العمالة المحلية، للقضاء علي الفقر والبطالة وتحقيق اعلي فائض تصديري متميز بجودة منتجات ناجحة في جذب الاستثمارات. ٤- تنشيط قطاع السياحة طبقاً لقدراتها الطبيعية الهائلة والنادرة (غابات وشواطئ وجبال).

[١] رانيا ادهم سيد، المدن الجديدة في مصر بين المستهدف والواقع حالة مدينة السادس من أكتوبر، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة ٢٠١٢.
[٢] مها سامي كامل، منهج لتأثير العناصر الإقليمية بالمدن المتوسطة علي توجيه النمو العمراني، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
[٣] جمال المتولي جمعة، النهضة البرازيلية، دنيا الوطن، ١٩-٥-٢٠١٣.

علي الجانب الاجتماعي	تم دعم الفئات منخفضة الدخل بالإقليم من خلال:- [1] ٢- ١- تغيير سياسات الإقراض لتسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل (تسهيلات ائتمانية خفضت سعر الفائدة من ١٣.٢٥ %إلى ٨.٧٥ % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة لصغار المستثمرين). ٢- تعمير غابة الأمازون عن طريق اجتثاث الغابة وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين ٣- تنمية المناطق العشوائية لتطويرها ودعم المزارع الصغيرة وشراء إنتاجها ٤- إنشاء مدن صغري تابعة حول العاصمة برازيليا، لإخلاء المستقرات العشوائية المتضخمة التي اقامها أصحاب الدخل المنخفض بوضع اليد حول حدود العاصمة بحثا عن فرص عمل بالعاصمة التي اهملت توفير اسكان لمحدودي الدخل.[2]
علي الجانب البيئي	بالرغم من توجيه التشريعات بما يناسب الحفاظ علي البيئة العمرانية بالعاصمة برازيليا، الا ان زيادة تيارات الهجرة لبرازيليا ساهم في تدهور البيئة العمرانية للمدن التابعة للعاصمة غير القادرة علي استيعاب السكان وتوفير البنية الأساسية والوظائف لهم.
المصدر : من عمل الباحث	

(٥-١-٢) ايجابيات وسلبيات تجربة انشاء العاصمة برازيليا

نجحت العاصمة الجديدة في تهيئة مواقعها مكانياً وجذب الأنشطة والسكان والاستثمارات لإقليم الوسط الغربي و زيادة الاتصالية والتي حفزت بدورها الهجرة العشوائية، نتيجة لحرص الحكومة علي الاحتفاظ بالمدينة المترو بولية العاصمية، والذي أصبح بشكل غير مباشر دافع لنمو العشوائيات حولها، مما تسبب في عدة مشكلات اقتصادية وانهيار سوق العمل بأرجاء الدولة نتيجة لزيادة معدلات الهجرة الي العاصمة الجديدة، كما أن جهود الدولة لتنمية المدن الهامشية تعكس حقيقة أن مركزية برازيليا سوف يحدث لها بعض التقهقر.
ومن ثم لم تحقق برازيليا الهدف من إنشاءها كمركز للتنمية الإقليمية يدعم اللامركزية حيث تحولت العاصمة إلي مركز ثقل جغرافي وجذب سكاني يمتص كل موارد الإقليم كنمط من مدن العالم الثالث من حيث التضخم والمركزية، وفشلت الحكومة في السيطرة علي نمو العاصمة برغم من ملكيتها العامة لأغلب الأراضي وخضعت عملية اتخاذ القرار لضغوط سياسية من أصحاب النفوذ والتي نادرا ما تأخذ في اعتبارها احتياجات الطبقة الفقيرة.

(٥-٢) التهيئة المكانية لإقليم مونتري الصحراوي الحدودي بالمكسيك

تم اختيار تجربة المكسيك كدولة نامية دخلت السباق العالمي بقوة شرائية ٣%، احتلت المركز رقم ٥١ من بين ١٣٨ دولة في تقرير التنافسية لعام ٢٠١٦[3]، بالاعتماد علي عدة مقومات للتهيئة المكانية ابرزها حجم الاسواق وكفاءتها وبيئة الاقتصاد الكلي كما هو موضح بالشكل رقم (٥)، خاضت تجربة لتوسيع نطاقها الإقليمي وتكوين وحدة تنمية اقتصادية سريعة النمو بإقليم مونتري الصحراوي الحدودي من خلال التهيئة المكانية لدعم العلاقات الخارجية والانضمام لاتفاقية نافتا للتكامل الاقليمي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] مصطفي الشرفي، البرازيل نمو اقتصادي واستمرار في التفاوتات الإقليمية، بحث منشور،http://hgeocharafi.voila.net، ٢٠١٥.
[2] مها سامي كامل، مرجع سابق.
[3] - WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report, 2016- 2017

وتم اختيارها لتشابهها مع مصر في عدة ظروف وهي :-

- ✓ انتشار الأراضي الصحراوية الحدودية الغنية بالثروات الطبيعية.
- ✓ تعدد المصادر المائية وامتداد الأنهار في وسط التجمعات العمرانية (نهر كولورادو) وتعدد المناطق الساحلية .
- ✓ تعدد المزارات السياحية المعتمدة علي الطبوغرافيا الطبيعية ووجود منطقة الأهرامات السياحية.
- ✓ عقد اتفاقية صناعية مع الولايات المتحدة الأمريكية (محور نافتا)، كما هو حال مصر في عقد اتفاقية الصناعات المؤهلة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

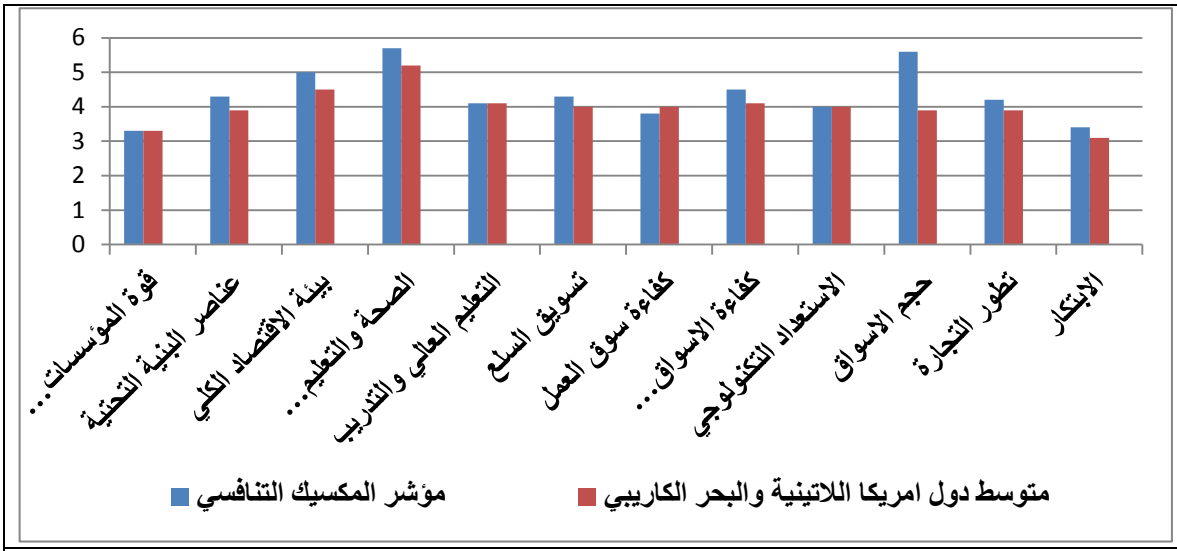

شكل (٥) مؤشرات التنافس العالمي للمكسيك لعام ٢٠١٦ بالمقارنة بدول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report, 2016- 2017.

- تم اختيار اقليم مونتري الحدودي للدراسة بالاعتماد علي عدة مقومات للتهيئة المكانية تتمثل في :-

- ✓ الموقع الاستراتيجي الحدودي مع الولايات المتحدة الامريكية كأحد اهم العوامل للتكامل مع دول الجوار و جذب الانشطة والسكان والاستثمارات.
- ✓ وفرة الموارد الاقتصادية الخاصة بمصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي).

وبالرغم من وفرة الموارد الاقتصادية الا ان تباين خصائص الاقليم الطبيعية ما بين منطقة صحراوية شبه جافة شمالاً ومنطقة جبلية شديدة الوعورة جنوبًا، جعله اقليم طارد للسكان (بلغت نسبة سكان الاقليم ٤% فقط من اجمالي سكان الدولة).

(٥-٢-١) عوامل التهيئة المكانية لوحدة التنمية الاقتصادية " مونتري "

لقد تم تهيئتها مكانياً من خلال الاعتماد علي دخول اتفاقية تكامل اقليمي (نافتا)، لتكوين سوق اقليمي ضخم جاذب للأنشطة والسكان بالتكامل مع شبكة من المراكز الحضرية علي المحور الدولي نافتا * كما هو موضح بالشكل رقم (٦)، وتم توظيف ذلك من خلال مجموعة من الاهداف الداعمة لتكوين علاقات خارجية والتي تركزت في :-[١]

* يبدأ شمالا من أكبر المراكز الصناعية والتجارية في كندا " Monterwal " متجهاً جنوباً إلى الولايات ا لمتحدة الأمريكية عبر Windsor و Port Huron ثم يعبر اكبر مراكز صناعة السيارات بالولايات المتحدة الأمريكية Michigan و Detroit ويمتد إلي " تكساس " شاملاً مدن Memphis, Tennessee and Indianapolis ويعبر الحدود المكسيكية ليشمل أكبر مركزين صناعيين وتجاريين بها Monterrey, Mexico City)ويتكون المحور من شبكة من المراكز الحضرية تدعمها شبكة قوية من الطرق السريعة الحرة

[١] مصطفي منير محمود، مرجع سابق.

- لامركزية المؤسسات لتنمية الوحدة الإقليمية الصاعدة مونتري للتحول من وحدة متضخمة إقليمية تتركز بها الصناعات المحلية إلى وحدة عالمية جاذبة للاستثمارات بما يدعم تنمية المناطق الصحراوية الشمالية و الاستفادة من مقومات التنمية بها.
- دعم العلاقات الخارجية لتكوين تكتل اقتصادي معتمد علي أقاليم صغرى متفاعلة فيما بينها وتابعة لدول مختلفة، للتخصص في منتج ذو سمات عالمية.

ومن اهم ما يميز هذه التجربة العوامل التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتمويلية والعمرانية والتسويقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي انتهجتها السياسة العامة بالمكسيك لدعم التهيئة المكانية بوحدة التنمية الاقتصادية مونتري، لما لها من اثر علي جذب الانشطة والسكان والاستثمارات للإقليم ومدي تكاملها مع باقي ارجاء الدولة كما هو موضح بالجدول رقم (٢).

شكل (٦) موقع وحدة التنمية الاقتصادية مونتري علي محور النافتا الدولي
مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الاستراتيجية القومية (الحالة المصرية ابتداء من الألفية الثالثة)، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩

جدول (٢) عوامل التهيئة المكانية بالوحدة الاقتصادية التنموية بإقليم مونتري بالمكسيك واثرها علي التنمية الاقليمية

	اجراءات التهيئة المكانية
علي الجانب التشريعي والتنظيمي[1]	١- تقديم حوافز ضريبية لجذب الشركات الأجنبية للعمل في الصناعات المحلية ٢- وضع ضوابط تشريعية وتنظيمية محددة لنظم الجمارك والضرائب، وأهمها تخفيض نسبة الضرائب على المنشآت الإنتاجية بحيث لاتتعدى٠,٢ % سنويًا وتخفض بنسبة النصف ١% فقط خلال العام الأول لبدء الإنتاج، بالإضافة إلي سياسات تسهيل الإجراءات وفض المنازعات. ٣- خصم فوري للضرائب للاستثمار بكافة المناطق فيما عدا المدن المزدحمة مع شرط استخدام عماله كثيفة، أنشطة غير ملوثة، ولا تتطلب الاستخدام المكثف للمياه. ٤- إعفاءات ضريبية تصل إلي ٣٠% للشركات المعتمدة علي البحث والتطوير. ٥- استرداد ضريبة الاستيراد للسلع المؤقتة الضرورية لتجهيز أو إصلاح منتج بمجرد انضمام المنتج النهائي إلي قائمة السلع التصديرية.

[1]Foreign Investment Laws and Regulations, http://www.mexicolaw.com/LawInfo, 26.htm, 2015.

علي الجانب المؤسسي	١- انشاء إدارة مستقلة للإقليم توجه التنمية طبقاً لطموحات المستثمر استنادا علي تعظيم دور القطاع الخاص وإعداد العمالة الماهرة المدربة من خلال تنمية القطاعات الأكاديمية. ٢- إقامة مؤسسات تعزز التجارة الخارجية من خلال تنفيذ الحد الأدنى من معايير السلامة المعترف بها دوليا والتنسيق مع القطاع الخاص للإنتاج والتسويق. ٣-إنشاء صندوق التعاون الدولي للبحث العلمي والتكنولوجي بين المكسيك والاتحاد الأوروبي لتحفيز الابتكار و تعزيز المشروعات المشتركة.
علي الجانب التمويلي	١- جذب الاستثمارات بما يعزز التجارة والتنمية التكنولوجية لصالح الدولة، من خلال حظر أنشطة ومناطق بعينها للاستثمار* وجذب الاستثمارات التي تساهم في تعمير مناطق نائية وتوفير فرص عمل ونقل وتطبيق التكنولوجيا وزيادة الصادرات، ومردود ذلك علي استهلاك الأصول الثابتة وحجم التجارة الخارجية.
علي الجانب العمراني والبني التحتية[١]	تم تأهيلها لتصبح مركز صناعي ومالي عالمي من خلال توجيه التنمية القائمة علي المعرفة التكنولوجية، لتكوين مدينة عالمية للمعرفة، وتوفير بنية تعليمية مولدة للابتكار وتوطين أفرع جديدة لمنتجي البرمجيات العالمية وتوفير مزيد من المراكز البحثية المتخصصة من خلال:- ١- انشاء ثلاثة جامعات متخصصة بمراكزهم البحثية و ٢٣١مدرسة فنية متخصصة بالإقليم. ٢- إنشاء٣٠مركز بحثي و إنشاء مجمعات متخصصة في التصنيع التكنولوجي ٣- توطين أفرع لمراكز المال العالمية. ٤- تنفيذ الدولة استثمارات ضخمة في البنية التحتية الداعمة للتصنيع والتجارة (مطار دولي، طرق سريعة تربط الإقليم بالمراكز الصناعية والتجارية بمحور النافتا، محطات الطاقة). ٥- تطوير قطاع صناعات الطيران من خلال خفض تكاليف التشغيل والتطوير.
علي الجانب التسويقي	الالتزام بالأطر المنظمة لاتفاقية النافتا كأساس لفتح أسواق كبرى أمام الإنتاج الإقليمي، ولذلك تم إنشاء إدارة مستقلة للإقليم توجه عملية التنمية طبقاً لطموحات المستثمر استنادا علي تعظيم دور القطاع الخاص وإعداد العمالة الماهرة المدربة من خلال تنمية القطاعات الأكاديمية.
علي الجانب الاقتصادي	اعتمدت سياسة التنمية علي دعم الاقليم للصناعات المتطورة المعتمدة علي مراكز الأبحاث وتكنولوجيا الإنتاج القائمة علي صناعات رائدة مرتبطة بالشبكات العالمية للتسويق (صناعات تكنولوجية تقنية – صناعة مركبات الطائرات ومركبات الفضاء)، ولا دخل له بالمستوي المحلي من خلال مركز تنمية صناعي وشبكة أسواق اقليمية متفاعلة في المحور الدولي نافتا.
علي الجانب الاجتماعي[٢]	تأهيل العمالة للعمل بالصناعات المتقدمة، من خلال توفير الحوافز اللازمة للشركات لتشجيعها على إرسال العاملين إلى الخارج للحصول على التدريب، حول الاقليم من منطقة طاردة للسكان إلي بؤرة جذب سكاني بسبب التهيئة المكانية لتوفير فرص عمل مرتفعة الأجر، وأصبحت السوق المكسيكية أرخص من نظيرتها الصينية فيما يتعلق بالكثير من الصناعات التي تخدم السوق الأميركية، علاوة على أن أوروبا أصبحت تلفظ العمال الآن، فاتجهت معظم العمالة إلي المكسيك، ولكن الاهتمام بالأجزاء الشمالية الحدودية مع الولايات المتحدة الامريكية ولد فوارق اقليمية بينه مع باقي الاقاليم
علي الجانب البيئي	شرط إقامة أنشطة غير ملوثة كثيفة العمالة موفرة المياه لإزالة الضرائب
المصدر : من عمل الباحث	

* تقسيم الانشطة الاقتصادية الي انشطة عامة للمستثمر وانشطة خاصة باستراتيجية الدولة (النفط والبتر وكيماويات الأساسية وتوليد الطاقة النووية والمعادن المشعة والاتصالات عبر الأقمار الصناعية والسكك الحديدية وإصدار النقود الورقية وصنع النقود المعدنية و مراقبة الموانئ والمطارات ومهابط الطائرات المروحية)، وانشطة ومناطق خاصة بأهل المكسيك باستثناء الشركات المساهمة الكبرى المتمتعة بالصدارة (النقل البري الوطنية للركاب والسياحة والشحن - البيع بالتجزئة البنزين وتوزيع غاز البترول السائل -خدمات "البث الإذاعي - تنمية المؤسسات المصرفية)

[١] مصطفي منير محمود، مرجع سابق.

[٢] Jorge Alvarez and Fabian Valencia, Made in Mexico: Energy Reform and Manufacturing Growth, working paper, International Monetary Fund, 2015.

(٥-٢-٢) ايجابيات وسلبيات وحدة التنمية الاقتصادية " مونتري "

انعكست عوامل التهيئة المكانية الجاذبة على هيكل العمران المحلي (ارتفاع نسبة المناطق المخصصة للأنشطة الصناعية ومراكز التجارة والأعمال عن ٤٠ % من إجمالي المساحة الحالية) للوحدة الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الخارجية والموجهة للتنمية المعتمدة علي تركز الصناعات الصغيرة والمتوسطة كثيفة التكنولوجيا وانعكس ذلك علي الإقليم ليصبح[١] أكبرإقليم منتج للصناعات التكنولوجية على مستوى أمريكا الجنوبية، للتخصص في العديد من الصناعات المتميزة كمعدات الطائرات ومركبات الفضاء والتكنولوجيا الحيوية.

وبذلك نجحت التهيئة المكانية في تكوين وحدة تنمية سريعة النمو ولكن التركيز علي تنمية المناطق الشمالية نتج عنها فوارق إقليمية بالنسبة لباقي الاقاليم، بجانب التخطيط للاعتماد علي التنمية أحادية النشاط (الصناعة) المرتبطة بتذبذب أسعار الطاقة والاعتماد الكامل علي العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة من خلال النشاط الصناعي الخاضع لتقلب أسعار النفط، مثل اهم نقاط ضعف بالتجربة.

٦- دراسة تحليلية لتجارب البرازيل والمكسيك في التهيئة المكانية

فيها يحلل الباحث منهجية التهيئة المكانية بتجارب دول البرازيل والمكسيك السابق دراستها، من خلال دراسة مقارنة لاهم عوامل التهيئة المكانية ونقاط القوة والضعف بالتجارب كما هو موضح بالجدول رقم (٣).

جدول (٣) دراسة تحليلية مقارنة لمنهجية التهيئة المكانية والاجراءات التابعة لها بدول البرازيل والمكسيك

	البرازيل	المكسيك
علي الجانب التشريعي والتنظيمي	حظر أنشطة للاستثمار طبقا لخطة الدولة، مع فرض تكاليف كبيرة للاستثمار عوضاً عن استغلال الموارد الطبيعية وبيئة التهيئة المكانية.	حظر أنشطة ومناطق بعينها للاستثمار، مع اعطاء حوافز ضريبية لتنمية المناطق الصحراوية ودعم الصناعات المحلية بشرط استخدام عماله كثيفة، أنشطة غير ملوثة ومياه قليلة ، مع منح حوافز خاصة للصناعات التقنية.
علي الجانب المؤسسي	انشاء منطقة مركزية تشريعية بالعاصمة لتفعيل قوانين التحكم في نمو المدينة ومنع تدهورها بشكل عام.	انشاء إدارة مستقلة للإقليم لتعزيز التجارة الخارجية و المشروعات البحثية المشتركة.
علي الجانب التمويلي	جذب الاستثمارات التي تساهم في تعمير مناطق نائية مع إعطاء أولوية للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية و البحث والتطوير.	جذب الاستثمارات التي تعزز التجارة والتنمية التكنولوجية، ومردود ذلك علي استهلاك الأصول الثابتة وحجم التجارة الخارجية وتعمير مناطق نائية.
علي الجانب العمراني والبني التحتية	التهيئة المكانية للعاصمة لتصبح مركز جذب عالمي، إلي جانب إنشاء مدينتين صناعيتين بالقرب من ريودي جانيرو وبرازيليا كهمزة وصل بين العاصمتين.	التهيئة المكانية لتكوين مركز صناعي ومالي عالمي بالاعتماد علي توفير المراكز البحثية والتجمعات الصناعية التكنولوجية المتخصصة وتوطين أفرع لمراكز المال العالمية.
علي الجانب التسويقي	تم تسويق كافة الاراضي من خلال الحكومة لتلافي التقسيمات غير المعتمدة بالمدينة.	الالتزام بالأطر المنظمة لاتفاقية النافتا كأساس لفتح أسواق كبرى أمام الإنتاج الإقليمي.

[١] مصطفي منير محمود، مرجع سابق.

علي الجانب الاقتصادي	تكثيف الزراعات الموجهة للتصدير بالاعتماد علي وفرة المواد الخام الزراعية والتعدينية، كمرحلة أولية للتنمية لإيجاد فائض تصديري يساهم في تنمية صناعات متطورة.	دعم الصناعات المتطورة المرتبطة بالشبكات العالمية للتسويق، من خلال مراكز تنمية صناعية وشبكة أسواق اقليمية متفاعلة في المحور الدولي نافتا.
علي الجانب الاجتماعي	تسهيل اجراءات القروض للمشروعات الصغيرة و دعم المزارع الصغيرة وشراء إنتاجها، مع إنشاء مدن صغري تابعة للعاصمة برازيليا للتغلب علي النمو العشوائي حول العاصمة التي اهملت توفير اسكان لمحدودي الدخل.	تأهيل العمالة للعمل بالصناعات المتقدمة، لخلق بؤرة جذب سكاني توفر فرص عمل مرتفعة الأجر.
علي الجانب البيئي	توجيه التشريعات بما يناسب الحفاظ علي البيئة العمرانية وعدم تدهور المدينة	شرط اقامة انشطة غير ملوثة للبيئة لخفض الضرائب
المصدر من عمل الباحث		

٧- التهيئة المكانية للصحراء الغربية بجمهورية مصر العربية

تمتد الصحراء الغربية من وادي النيل شرقاً إلي الحدود المصرية الليبية غرباً ومن ساحل البحر المتوسط شمالاً إلي الحدود المصرية السودانية جنوبا، كما هو موضح بالشكل رقم (٧)، وتزيد مساحة الصحراء الغربية علي ثلثي مساحة مصر وتبلغ ٦٨١ ألف كم ٢، وتتوزع هذه المساحة علي محافظتي مطروح بنسبة ٣١% والوادي الجديد بمساحة ٦٩%، وبالرغم من ذلك لا يتجاوز عدد سكان المحافظتين نصف مليون نسمه وهو ما يمثل ٠.٦% فقط من إجمالي سكان الجمهورية مما يؤكد الخلل في توزيع السكان علي المحافظات المصرية، وتوزع باقي المساحة علي أجزاء بين محافظات الجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا.[١]

شكل (٧) موقع الصحراء الغربية علي خريطة جمهورية مصر العربية وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية الغربية)، ٢٠٠٨

(٧-١) مقومات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية بجمهورية مصر العربية

تعتبر الصحراء الغربية من المناطق الواعدة في مجال التنمية عموما، نظرا للمقومات التالية الموضحة بالأشكال ارقام (٨) و(٩) وتتمثل فيما يلي :-

[١] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، القسم الثالث (المحددات الطبيعية والبيئية بالصحراء الغربية)، ٢٠٠٨.

- اتساع المسطحات المتاحة للتنمية وتنوعها (تحتوي على صحاري جافة وصحاري ساحلية، وتشغل ٦٨% من مساحة جمهورية مصر العربية في حين أن عدد سكانها ٠.٧% فقط من إجمالي السكان).
- سهولة الحراك السكاني بما يحقق كفاءة سوق العمل، لان دفع التنمية غرباً يسهل من انتقال السكان وتعجيل التنمية لتوافر التجمعات العمرانية الرئيسية المولدة للزيادة السكانية بالجانب الغربي.
- وفرة الموارد الاقتصادية غير المستغلة لدعم بيئة الاقتصاد الكلي وتحقيق التنمية.
- تعتبر احد مناطق التنمية الحدودية ذات الأولوية لمواجهة التهديدات الحدودية الخارجية (الحدود الغربية الليبية – الحدود الجنوبية الغربية (دارفور)).
- الموقع الجغرافي المتميز وسط التدفقات التجارية، لتبادل الخبرات وتحسين فرص الاستعداد التكنولوجي والابتكار بالتكامل مع دول الجوار.

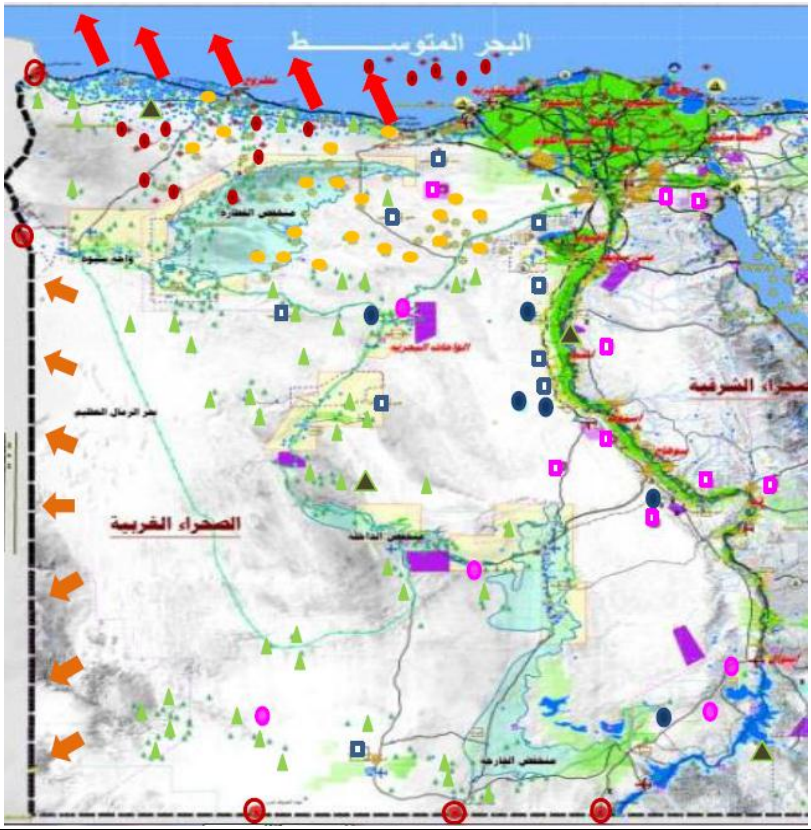

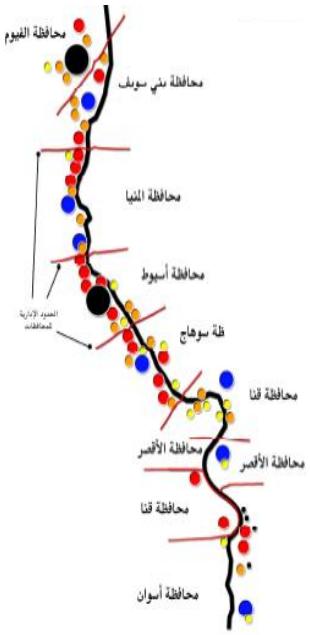

نباتات طبية		ابار بترول		فوسفات		مناطق صناعية	
اراضي سياحة السفاري		محطة توليد طاقة رياح		محطة توليد طاقة شمسية		زراعة ومناطق استصلاح	
مصانع اسمنت		حديد		زيت ـ غاز		منافذ برية	
التعاون مع افريقيا		التعاون مع اوروبا		مدن من ٢٥٠ : ٥٠٠ الف نسمة			
مدن من ١٠٠ : ٢٥٠ الف نسمة		مدن من ٥٠ : ١٠٠ الف نسمة		مدن من ٢٥ : ٥٠ الف نسمة		مدن اقل من ٢٥ الف نسمة	

شكل(٨)مقومات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية بجمهورية مصر العربية (من عمل الباحث بالاعتماد علي وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية لمناطق التنمية ذات الاولوية بالمخطط القومي ٢٠١٤ – استراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية وتقارير اعداد خرائط الفقر لأقاليم الجمهورية ٢٠١٥ و محمد محمد عزمي، الملامح المستقبلية لشبكة التجمعات العمرانية الاقليمية بصعيد مصر(وادي النيل بإقليم اسيوط كدراسة حالة، رسالة دكتوراه، هندسة اسيوط ٢٠١٣)

شكل (٩) موقع الصحراء الغربية من الربط الكهربي لدول البحر المتوسط وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الاستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، ٢٠١٠.

<u>وبذلك يمكن اختبار امكانية مساهمة الصحراء الغربية في دعم</u> التهيئة المكانية و تحسين استغلال الموارد الكامنة المعطلة بما يضع مصر علي خريطة العالم الاقتصادية بالاعتماد علي حجم الاسواق، للتغلب علي معوقات التنافسية التي اشارت اليها المنظمات الدولية الخاصة بضعف بيئة الاقتصاد الكلي وكفاءة سوق العمل ومقومات التدريب والاستعداد التكنولوجي والابتكار (احتلت مصر المرتبة رقم ١١٥ في مؤشر التنافسية لعام ٢٠١٦ من بين ١٣٨ دولة[1])، كما هو موضح بالشكل رقم (١٠)، من خلال الوقوف علي اسباب نجاح او فشل التهيئة المكانية بالأقاليم الصحراوية لتجارب الدول الأخرى والتي استطاعت تحقيق مؤشرات تنافسية من خلال التهيئة المكانية للأقاليم الصحراوية.

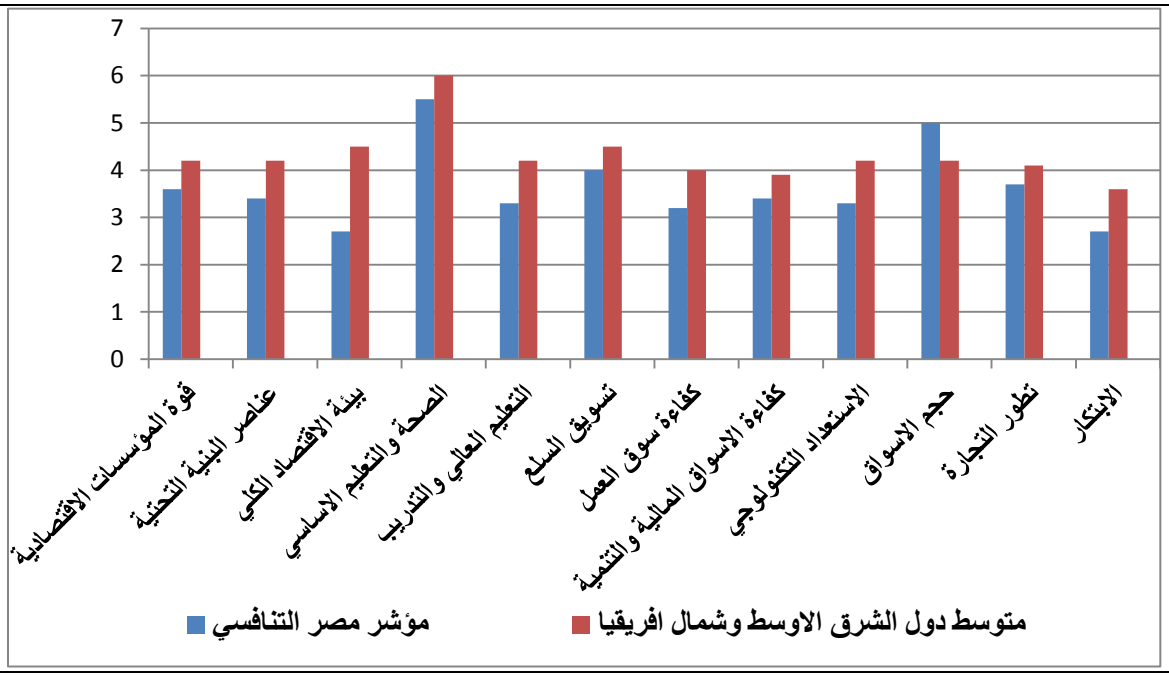

شكل (١٠) مؤشرات التنافس العالمي لمصر لعام ٢٠١٦ بالمقارنة بدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا
WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report, 2016- 2017.

[1] - WORLD ECONOMIC FORUM, the Global Competitiveness Report, 2016- 2017.

(٧-٢) عوامل التهيئة المكانية الحالية والمستهدفة للصحراء الغربية بجمهورية مصر العربية

استهدفت المخططات القومية عوامل للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية في ضوء العوامل التنظيمية والمؤسسية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما هو موضح بالجدول رقم (٤).

جدول (٤) دراسة تحليلية لمقومات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية في ضوء اجراءات التهيئة المكانية بدول البرازيل والمكسيك	
	مقومات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية
علي الجانب التشريعي والتنظيمي	١- عدم فرض أي ضريبة لمدة ٢٠ عام بمنطقة الوادي الجديد (توشكي - شرق العوينات - باريس - الخارجة -شرق الفرافرة - سيوه) مقارنة بإعفاء المدن الجديدة بالمناطق النائية خارج وادي النيل من الضرائب ل١٠ أعوام و المدن الجديدة بالمناطق المركزية ل ٥ أعوام فقط [١] ٢-إعطاء الدولة إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار في المناطق النائية والمحرومة بقانون الاستثمار الموحد لعام ٢٠١٥. [٢]
علي الجانب المؤسسي	اعتماد جهازي تعمير الوادي الجديد والساحل الشمالي بتنفيذ خطط التنمية من قبل وزارة التعمير والإشراف علي جميع الأنشطة التنموية واستصلاح الأراضي
علي الجانب التمويلي	١- توطن لأعلي استثمارات لإقامة المشروعات القومية الكبرى بالوضع الراهن (توشكي – شرق العوينات – درب الاربعين - قري الظهير الصحراوي) والوضع المستقبلي (استهدف المخطط القومي الصحراء الغربية كأحد أهم نطاقات التنمية لتوفير حوالي ٥٠% من إجمالي الاستيعاب السكاني وفرص العمل المستهدفة بالمخطط (استيعاب ٤٠ مليون نسمة وتوفير ١٥ مليون فرصة عمل) علي أن يتم البدء بتنمية الساحل الشمالي الغربي كنطاق للتنمية المتكاملة كأحد أهم أولويات التنمية لاستيعاب ٣٤ مليون نسمة وتوفير ١١.٩ مليون فرصة عمل). [٣]
علي الجانب العمراني والبني التحتية	١- توافر عناصر البنية الأساسية التقليدية المحلية[٤] (طريق القاهرة/ الواحات / أسيوط – طريق الإسكندرية / مطروح-طريق وادي النطرون / العلمين – طريق مرسى مطروح / سيوه –الطريق الدولي الساحلي من السلوم/ بموازاة الشريط الساحلي الشمالي للجمهورية - خط سكة حديد الإسكندرية /مرسى مطروح / السلوم - موانى بترولية (الحمرا وسيدي كرير(سوميد) والمعدية (بترو جيت)) وميناء صيد بمطروح – وميناء سياحي بالعلمين (بورتو مارينا) - مطار العلمين لرحلات الشارتر – مطار عسكري بمرسى مطروح - مطارات محلية هي مطارات الخارجة والداخلة والفرافرة بالوادي الجديد) لاستغلال أكبر مسطح متاح للتوسع والتنمية . ٢- انشاء تجمعات عمرانية ذات ركيزة اقتصادية (السادس من اكتوبر – السادات - برج العرب).
علي الجانب التسويقي	الاتفاقيات التجارية المبرمة مع دول متقدمة (الاتحاد الاوروبي – امريكا – مجموعة الافتا – روسيا) و اخري نامية (السودان – مجموعة الدول العربية)، لتحسين استغلال الموقع الجغرافي المتميز لجمهورية مصر العربية، ودخول المنظومة العالمية.
علي الجانب الاقتصادي	وفرة الموارد الاقتصادية وتنوعها بما يسمح بتكوين اقليم تقليدي قائم علي المجتمع المحلي كأساس للتنمية، من خلال مناطق الصناعات الهندسية متقدمة التكنولوجيا بوادي النطرون ومدينة السادس من اكتوبر (منطقة ٦ اكتوبر الصناعية – منطقة ابي رواش الصناعية)، الي جانب دعم وتنمية البحث العلمي بالاعتماد علي القرية الذكية بمدينة الساس من أكتوبر كمجمع تقني للبرمجيات.

[١] وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار في مصر، ٢٠١٥.
[٢] وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون الاستثمار الموحد، ٢٠١٥.
[3] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية، ٢٠١١.
[٤] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الاستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، ٢٠١٠.

علي الجانب الاجتماعي	١- انخفاض أجور العمالة ٢- توسط الضغوط الاجتماعية والثقافية الخاصة بمعدلات الفقر والبطالة والامية بالمقارنة بباقي أنحاء الجمهورية.*
علي الجانب البيئي	عدم وجود ضغوط عمرانية خاصة بالتدهور البيئي مقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى
المصدر :- من عمل الباحث	

وعند النظر الي تنمية المناطق الصحراوية يصبح مبدأ الاولويات امر حتمي لوجود معوقات رئيسية للتنمية خاصة بندرة المياه والتي تعتبر المورد التنموي الحاكم للتنمية في ضوء ارتفاع تكاليف التنمية ومحدودية التمويل، ولذلك يتم تحديد تلك الاولويات علي المستويين القومي والاقليمي بالمقارنة بمشروعات اخري لضرورة استغلال المياه في المناطق الصحراوية لتنمية موارد تنافسية عالية القيمة لا تتواجد الا في تلك المناطق كالسياحة والطاقة والتعدين، اما الزراعة فتاتي في اولوية متأخرة لإمكانية ممارستها في مناطق اخري وبصورة افضل.[١]

ولذلك استهدف البحث دعم التهيئة المكانية غير المعتمدة علي وفرة المياه، بالاستفادة من التجارب العالمية السابق دراستها (محطات الطاقة الكهرومائية في توليد معظم الكهرباء المستهلكة في البرازيل، ومقارنة العائد من وراء اجتثاث غابات الامازون حفاظا علي المياه بفقد ثروات طبيعية ومركزها كثاني أكبر بلد مصدّر للغذاء في العالم – اعطاء حوافز ضريبية لدعم الصناعات المحلية بالمناطق الصحراوية بالمكسيك بشرط استخدام مياه قليلة ، مع منح حوافز خاصة للصناعات التقنية)، من خلال تحسين استغلال الاصول المتاحة لدعم مجالات تنمية تنافسية (السياحة – الطاقة – النقل واللوجستيات – الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – صناعة الدواء من النطاقات الحيوية لزراعة النباتات الطبية والعطرية ذات القيمة المضافة للتصدير) تضع مصر علي خريطة العالم بالتكامل مع وادي النيل.

(٧-٣) فرص الموارد الاقتصادية المتاحة بالصحراء الغربية لتوطين انشطة تنافسية في ضوء تجارب التهيئة المكانية الناجحة بالدول النامية

من خلال دراسة منهجيات التهيئة المكانية للتجارب السابقة ومقومات التهيئة المكانية للصحراء الغربية، تبين قوة الفرص الاستثمارية للموارد الاقتصادية العاطلة المتاحة بالصحراء الغربية في تكوين انشطة تنافسية بالسوق العالمي تضع مصر علي خريطة العالم بالاعتماد علي وفرة الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي علي النحو التالي :-

أ- علي الجانب التشريعي والتنظيمي :- مقومات البيئة التشريعية الخاصة بتعديل القوانين والتشريعات بقانون الاستثمار الموحد لعام ٢٠١٥ والذي لم نجني ثماره بعد من خلال المواد التالية :-

- إعطاء الدولة إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار في المشروعات المتميزة بالاستثمار في مجال الخدمات اللوجستية (من خلال الموارد المتاحة لتكوين مواقع لوجستية قائمة علي رصد المتغيرات الساحلية وتأثير المحطة النووية المستهدف انشائها بمنطقة الضبعة) ومجالات الطاقة الجديدة أو المتجددة (من خلال مواقع انتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بغرب النيل والوادي الجديد).

* معدل البطالة ١٤% بمحافظة الوادي الجديد و ٨.٢% بمحافظة مطروح، كما صنفت محافظتي مطروح والوادي الجديد من المحافظات التي نسبة الفقر بها اقل من متوسط الفقر بالجمهورية البالغ ٢٢%، بينما بلغ متوسط الفقر بالجيزة والفيوم ٢٢% بينما زاد متوسط نسبة الفقر بمحافظات بني سويف ٤١.٥% والمنيا ٣٠.٩%، كما يصل معدل الأمية في محافظة الوادي الجديد ٧.٤ % لعام ٢٠١٥، بينما يصل في مطروح إلي ١٩.٥ من إجمالي عدد السكان طبقا لبيانات وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري لمحافظات مصر عام ٢٠١٥.

[1] عنتر عبد العال أبو قرين، ممر التنمية والتعمير، دراسة تحليلية نقدية وتصور مقترح، ٢٠١١

- إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار في المشروعات المتميزة بتشغيل كثيف العمالة، كاداه لتشجيع الحراك السكاني ودفع التنمية غربا الي الصحراء الغربية.
- إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار في المناطق النائية والمحرومة.

ب- علي الجانب المؤسسي :- الاستفادة من وجود اجهزة ادارية خاصة بالصحراء الغربية (جهازي تعمير الوادي الجديد والساحل الشمالي) لتكون صاحبة قرار لتعزيز التنمية.

ج- علي الجانب التمويلي :- مقومات الاستثمار بقطاع الطاقة المتجددة من خلال نجاح الخطة القومية في جذب استثمارات القطاع الخاص لمشروعات الطاقة المتجددة التالية

- ✓ انارة القري النائية ومن ضمنها قري الوادي الجديد و مطروح وانشاء محطة سيوة بالتعاون مع الامارات بقدرة إجمالية 22 ميجاوات[1].
- ✓ جذب استثمارات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لعمل الدراسة البيئية والاقتصادية لا نشاء مزارع الرياح بالأراضي المخصصة للهيئة بمنطقة غرب النيل علي مساحة 4240كم2 .
- ✓ التخطيط لا نشاء المحطة النووية بالضبعة كعنصر تهيئة مكاني غير تقليدي بالتكامل مع روسيا، في ضوء دراسة نظام الطاقة العالمي ٢٠٥٠.[2]

د- علي الجانب العمراني والبني التحتية :- المقومات الخاصة بمدينة السادس من اكتوبر كركيزة اقتصادية لصناعات المعرفة تدعم الاتصال بمناطق وادي النيل والتي تميزت بجذب الاستثمارات للمشروعات التالية:-

- مشروع الحاضنات التكنولوجية المتطورة لدعم البحث العلمي والابتكارات التكنولوجية، من خلال نموذج القرية الذكية كمنطقة تقنية متخصصة.[3]
- انشاء المنطقة الحرة المتخصصة للإنتاج الفني والاعلامي وما صاحب ذلك من مقومات للتهيئة المكانية بالمناطق الحرة في تسهيل الاستيراد والتصدير واستثمار الاموال.

ه- علي الجانب الاقتصادي :-

- وفرة الموارد الاقتصادية الموجهة للسلع التصديرية المصرية التنافسية (الغزل والنسيج بنسبة ٣٠.٨% والصناعات الكيماوية والهندسية بنسبة ١٦.١% والصناعات الغذائية بنسبة ١٥.٧%) بالمناطق الداخلية بالصحراء الغربية والهوامش الصحراوية لمحافظات الصعيد كما هو موضح بالجدول رقم (٥) والشكل رقم (١١) :-

جدول (٥) المقومات المتاحة لإنتاج السلع المصرية التنافسية بالمناطق الداخلية بالصحراء الغربية والهوامش الصحراوية لمحافظات الصعيد

السلع المصرية التنافسية		مناطق توافر الخامات والموارد بالصحراء الغربية
سلع مرتبطة بالزراعة	**الخضروات والفاكهة**	٢٦% من اجمالي الحيازات الزراعية بمحافظات الصعيد الي جانب ٥% بالمحافظات الحدودية مطروح والوادي الجديد، كما يوجد ٧١٥ الف فدان قابله للاستصلاح بالساحل الشمالي مستغل منها ٥١٠ الف فدان و ٤٢٠ الف فدان قابله للاستصلاح بمحور مطروح- سيوه – الداخلة – العوينات مستغل منها ٧٠ الف فدان و ٥٠ الف فدان بمحور الخارجة – درب الاربعين مستغل منها ١٥ الف فدان و١٥٦٠ الف فدان غرب الدلتا ووادي النيل مستغل منها ٣٠٠ الف فدان.
سلع تصنيعية	**السجاد**	تشتهر محافظات اسيوط وسوهاج والوادي الجديد بمركزية للصناعات الحرفية ومنها صناعة السجاد والكليم

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، دراسة مستقبل الطاقة الشمسية في مصر، ٢٠١٥.
[2] وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، المشروعات التنموية العملاقة، مشروع إنشاء المحطة النووية بالضبعة، ٢٠١٥.
[3] وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، المشروعات القومية العملاقة، قاطرة التنمية، ٢٠١٥.

	الأسمدة	يقدر خام الفوسفات بمنطقة أبو طرطور غرب الواحات الخارجة بألف مليون طن ذات خامة جيدة تمكنه من إنتاج أسمدة فوسفاتية منافسة عالمياً كما يبلغ احتياطي الفوسفات بمحافظة اسوان تلت احتياطي الجمهورية، كما توجد مناطق لصناعات الأسمدة بمحافظات اسيوط وسوهاج وقنا
	الأثاث	تشتهر محافظات الفيوم واسيوط وسوهاج بصناعة الاثاث
	الألبان والمنتجات الحيوانية	تتركز بمحافظات الصعيد علي النحو التالي :- - محافظة الفيوم تنتج ٢٣٧ الف طن من اللبن وبها ٢٤ مجزر للماشية. - محافظة بني سويف تنتج ١٩٤ الف طن من اللبن وبها ٢٢ مجزر للدواجن والماشية. - محافظة المنيا تنتج ٢١٩ الف طن من اللبن، وتحتوي علي ٤٦ مجزر للدواجن والماشية - محافظة اسيوط تنتج ٣٣١ الف طن من اللبن وتحتوي علي٤٩ مجزر للدواجن والماشية - محافظة سوهاج تنتج ٣٦١ الف طن من اللبن وتحتوي علي٣٤مجزر للدواجن والماشية - محافظة قنا تنتج ٥٥٠ الف طن من اللبن وتحتوي علي ١٧ مجزر للماشية - محافظة اسوان تنتج ٥٥ الف طن من اللبن وتحتوي علي ٢١ مجزر للماشية - محافظة الوادي الجديد تنتج ٨٢ الف طن من اللبن وتحتوي علي ١٨ مجزر للماشية.
	الزجاج وتجهيز الأغذية	يتوفر الرمل الزجاجي بالفيوم ووادي النطرون لصناعة الزجاج، كما توجد مناطق للتصنيع الزراعي بمحافظات الفيوم وسوهاج واسوان والوادي الجديد ومنطقة وادي النطرون
	منتجات كيماوية	توجد مناطق للصناعات الكيماوية بمحافظات ٦ اكتوبر والفيوم
	منتجات الحديد والصلب	يتوافر خام الحديد بالواحات البحرية بحوالي ٣١٤ مليون طن وبتركيز ٢٥:٥٠ % ويتواجد بمناطق أخري (الداخلة –جنوب الخارجة) ولكن بكميات اقل، كما يتركز بمحافظة اسوان تلت احتياطي خام الحديد بالجمهورية
	الأجهزة الكهربائية والالكترونية والورق	يتم تصنيعها بالمجمع التكنولوجي ب٦ اكتوبر ومنطقة وادي النطرون الصناعية، كما يتم انتاج الورق بالمناطق الصناعية بمحافظات الفيوم و بني سويف
المصدر : من عمل الباحث اعتمادا علي تقارير وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري دليل المواطن للخطة الاستثمارية ٢٠١٥-٢٠١٦ بمحافظات مصر، ٢٠١٦ والهيئة العامة للاستثمار بالمناطق الحرة، قطاع الاستثمار بالمحافظات ٢٠١٥		

- الاصول المتاحة لدعم مجالات تنمية تنافسية (السياحة – الطاقة – النقل واللوجستيات – الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – صناعة الدواء من النطاقات الحيوية لزراعة النباتات الطبية والعطرية ذات القيمة المضافة للتصدير) تضع مصر علي خريطة العالم بالتكامل مع وادي النيل علي النحو التالي :-

✓ مقومات التنمية السياحية الخاصة بالسياحة البيئية بالواحات والتنوع البيولوجي بالمحميات الطبيعية والمناطق الاثرية وشواطئ مرسي مطروح ومقومات لسياحة السفاري بالاعتماد علي طبوغرافية الأراضي بالمناطق الداخلية.

✓ مقومات لاقتصاد المعرفة (القرية الذكية بمدينة السادس من أكتوبر كمجمع تقني - استهداف الضبعة لتكوين مدينة معرفية متخصصة من خلال انشاء محطة للطاقة النووية- مقومات إنتاج الطاقة المتجددة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح - امكانية تكوين مدينة معرفية قائمة علي المواقع اللوجستية القائمة علي رصد المتغيرات الساحلية).

✓ مقومات لتنمية مواقع لوجستية للنطاقات الحيوية بالاعتماد علي البوابة الغربية بمنطقة الساحل الشمالي للصناعات البيئية والصناعات التقليدية القائمة علي الموارد التعدينية وواحات الصحراء الغربية للصناعات التقليدية والبيئية والمنتجات العضوية والبوابة الجنوبية بمنطقة درب الأربعين لصناعة الجلود والأخشاب الواردة من الدول الإفريقية بالجنوب.

نطاق متميز ايجابيا للتنمية المتكاملة و يتطلب رفع القدرة التنموية لاستقطاب السياحة والصناعة من الإسكندرية والتهيئة المكانية ل

١- دعم مجالات الطاقة المتجددة (طاقة الرياح – الطاقة الشمسية – طاقة المد والجزر)

٢- الدعم اللوجيستي للمراقبة البيئية ومناطق تجهيز للصادرات من خلال مقومات الاتصال الخارجي

٣- مقومات للسياحة الشاطئية ٤ - مقومات استخراجية خاصة بمناطق الغاز الطبيعي

٥- النطاقات الحيوية لزراعة النباتات الطبية والعطرية ذات القيمة المضافة للتصدير

محاور التنمية الطولية القائمة المراد تقويتها لدعم تنمية السياحة البيئية		محور دعم لوجيستي لدعم الاتصال الخارجي		مواقع صناعات طبية للتكامل مع نطاقات زراعة النباتات الطبية والعطرية	
نطاق لسياحة السفاري		نطاق سياحة الشواطئ		موارد تعدينية تنافسية	
مناطق للسياحة البيئية		مراكز سياحية رئيسية ونشطة		نطاقات الصناعات الاستخراجية	
صناعات قائمة علي الوقود الحيوي		نطاقات حيوية		مناطق ذات تميز ايجابي لدعم الاقتصاد المعرفي	

شكل (١١) فرص موارد الصحراء الغربية الاقتصادية في دعم التهيئة المكانية التنافسية (من عمل الباحث)

و- علي الجانب الاجتماعي :- المزايا النسبية للصحراء الغربية من انخفاض اجور العمالة و توسط الضغوط الاجتماعية والثقافية الخاصة بمعدلات الفقر مقارنة بباقي أنحاء الجمهورية، مع الاستفادة من قانون الاستثمار الموحد في تشجيع استثمارات المشروعات كثيفة العمالة لتوفير فرص العمل.

ز – علي الجانب البيئي :- الاستفادة من عدم وجود ضغوط عمرانية خاصة بالتدهور البيئي بالصحراء الغربية بالمقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى، مع تقييم سعي القطاع الخاص في الاستفادة من الموارد الطبيعية بالصحراء الغربية واثره علي الانظمة البيئية (اثر انشاء المحطة النووية بالضبعة علي النظام البيئي الخاص بمنطقة الساحل الشمالي كميزة نسبية لقطاع السياحة وزراعة محاصيل بعيدة عن التلوث البيئي لزيادة القيمة التصديرية المضافة).

النتائج والتوصيات :-

من خلال دراسة الامكانات والمحددات للأقاليم الصحراوية لبعض التجارب المحلية والعربية والعالمية ذات المؤشرات التنافسية، تبين صلاحية موارد الصحراء الغربية لدعم مرتكزات التهيئة المكانية بالاستفادة من التجارب الأخرى في الوصول لمؤشرات تنافسية بالسوق العالمي من خلال :-

١- تصنيف مدينة الخارجة بالتكافؤ مع محافظات بور سعيد والقاهرة والجيزة والاسكندرية في سهولة بدء النشاط التجاري، بمؤشر تراوح من ٨ : ١١,٣ بين المحافظات السابقة (يكافئ نفس المؤشر الذي حققته العديد من البلدان مرتفعة الدخل بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، كأحد عوامل التهيئة المكانية طبقا لتقرير ممارسة انشطة الاعمال في مصر لعام ٢٠١٤ الصادر عن خبراء بمجموعة البنك الدولي[١].

٢- التاثير في تحرك مركز الثقل السكاني تجاه الغرب (تقلص مركزية القاهرة بنسبة ٢.٢% لزيادة نسبة الحراك السكاني غرب وادي النيل والدلتا من ٤١.٦ % الي ٤٤.٥% لعام ٢٠٠٦ مع ثبات الحراك السكاني ناحية الشرق ٣٧.٨% وتناقصه بين فرعي النيل بنسبة ٣%)[٢]، نتيجة لمقومات التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بمحافظة السادس من اكتوبر كأكبر مسطح متاح للصناعات عالية التكنولوجيا و ثاني أقصى استيعاب سكاني بالتجمعات العمرانية الجديدة، مع وجود مجمع تقني (القرية الذكية) وجذب استثمارات التكامل الاقليمي لإنشاء المنطقة الاستثمارية الحرة المتخصصة (مدينة الانتاج الاعلامي).

٣- الاندماج بالأسواق العالمية من خلال دعم العوامل الخارجية الايجابية الخاصة باقتصاديات التكتل ونقل التكنولوجيا الجاذبة للاستثمارات للصحراء الغربية (اتفاقية مصر والاتحاد الاوروبي – اتفاقية الكوميسا مع الدول الافريقية)، بالاعتماد علي الموقع الجغرافي المتميز وسط التدفقات التجارية وإمكانية مشاركتها ب ٨٠.٧% في النظم التنموية المتكاملة مع دول الجوار (٢١.٩% من إجمالي مساحة مصر بالجبهة الشمالية الغربية لاستهداف التعاون الدولي مع أوروبا – ٥٨.٨% من مساحة مصر بالجبهة الجنوبية لاستهداف التعاون الدولي مع دول العمق الإفريقي).

[١] ناجي بن حسين، أليسيو زانيلي، فهم اللوائح الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ممارسة أنشطة الأعمال في مصر، البنك الدولي، 2014.
[٢] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الاستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

الا ان السياسات والاستراتيجيات الموجهة للوضع الراهن لم تنجح في التهيئة المكانية المستهدفة للتنافس العالمي علي النحو التالي :-

١- علي الجانب التنظيمي والتشريعي عدم حظر انشطة بعينها للاستثمار (بالاستفادة من تجارب البرازيل و المكسيك) حفاظا علي الموارد غير المتجددة مع ضعف الحوافز المقدمة لتشجيع الاستثمار بالصحراء الغربية بالمقارنة ببيئة التهيئة المكانية المتوفرة بالأقاليم المركزية من عمالة وبنية اساسية، نتيجة لوجود خلل ولفترة طويلة (قبل صدور قانون الاستثمار الموحد لعام ٢٠١٥) بالقوانين والتشريعات المحفزة لجذب الاستثمارات (عدم وجود قيود علي الاستثمار بالمناطق الحرة – تساوي الأنشطة الاستهلاكية والإنتاجية في المعاملة الضريبية – عدم تطرق القانون لتسهيل الحصول علي أراضي الاستثمار لإقامة المشروعات الاقتصادية لدعم الصناعات المحلية بالأقاليم الصحراوية).

٢- علي الجانب المؤسسي التعامل مع الصحراء الغربية كأجزاء هامشية لأقاليم كبري، مع عدم وجود ادارة مستقلة ذات قرار مسئولة عن التنمية (بالاستفادة من تجارب البرازيل والمكسيك) تسبب في التشتت المؤسسي لتعدد الاجهزة المسئولة عن التنمية.

٣- علي الجانب التمويلي تبني فكر المشروعات التنموية العملاقة لتكوين كيانات اقتصادية بالاعتماد علي النشاط الزراعي في بيئة مفتقرة لوفرة المياه، عرقل تنمية هذه المشروعات بسبب نقص التمويل ومحدودية التنفيذ، الي جانب عدم تلبيتها لأنشطة التنافس العالمي الخاصة باستغلال الاصول الثابتة بالصحراء الغربية فيما يخص مجالات الطاقة والسياحة والنقل واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات (بالاستفادة من تجربة المكسيك).
٤- علي الجانب العمراني والبني التحتية ضعف استغلال البنية الاساسية المتاحة وتطويرها للدعم اللوجيستي بالتكامل مع دول الجوار (بالاستفادة من تجربة المكسيك)، بما يساهم في تنشيط قطاع التجارة والخدمات محليا وعالميا لجذب الاستثمارات، عرقل تنمية المناطق الداخلية وتشجيع الحراك السكاني والاستثمار بالصحراء الغربية.

٥- علي الجانب التسويقي عدم خلق اسواق كبري مكملة لمدينة السادس من اكتوبر، كاهم ركيزة اقتصادية جاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية، تسبب في ضعف التنمية وجذب الاستثمارات بالمناطق الداخلية.

٦- علي الجانب الاقتصادي عدم تكوين اقليم اقتصادي ذات علاقات تبادلية بالتكامل مع وادي النيل، تسبب في ضعف تنمية المناطق الصحراوية الداخلية [١]، ومن خلال مراجعة مناطق توطن المشروعات الاستثمارية بمصر (٢٠٠٣ :٢٠١٥) لم تتجه الاستثمارات الي الصحراء الغربية الا للبحث عن الموارد الطبيعية فقط التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي). [٢]

٧- علي الجانب الاجتماعي عدم وجود حوافز تساهم في جذب العمالة و تعزيز الكوادر البشرية (بالاستفادة من تجارب البرازيل والمكسيك)، ذلك بالرغم من توسط الضغوط الاجتماعية والثقافية الخاصة بمعدلات الفقر مقارنة بباقي الجمهورية.

٨- علي الجانب البيئي لم تستهدف التشريعات والقوانين وجود ضوابط بيئية متميزة للتعامل مع الأوضاع البيئية القاسية بالصحراء الغربية كمنطقة ذات طبيعة خاصة ، ذلك بالرغم من عدم وجود ضغوط عمرانية خاصة بالتدهور البيئي بالأقاليم الصحراوية بالمقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى.

[١] وزارة الصناعة والتجارة، تقارير الهيئة العامة للتنمية الصناعية حتي عام ٢٠١٥.
[٢] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥.

ولذلك يوصي البحث بدعم التهيئة المكانية غير التقليدية، التي تساهم في تكوين وحدات تنموية متخصصة صغيرة الحجم لتجنب المخاطرة واهدار رؤوس الاموال في مشروعات لا تحقق التنافسية، وتسويق فرص استثمارية من خلال :

١- ايجاد حوافز استثمارية خاصة بتسهيل انشاء المشروعات الصغيرة والحصول علي اراضي الاستثمار ومزاولة النشاط التجاري (بالاستفادة من تجربة البرازيل).
٢- ايجاد مناطق دعم لوجيستي ذات بنية معلوماتية متقدمة للنفاذ بالأسواق العالمية اعتمادا علي الموقع الجغرافي والتكامل مع دول الجوار (تطوير الموانى والمنافذ البرية كنواه لإنشاء تجمعات عمرانية ومدن صناعية لتجهيز الصادرات المحلية) (بالاستفادة من تجربة المكسيك).
٣- ايجاد مراكز بحث وتطوير متقدمة لاستغلال الموارد المتاحة وتأهيل العمالة وتنمية الموارد البشرية، تتكامل مع القرية الذكية لاشتمالها علي جامعة ومراكز بحثية وصناعات صغيرة ومتوسطة ذات تكنولوجيا متقدمة (بالاستفادة من تجربة المكسيك) .
٤- توجيه الاستثمارات الخارجية للقطاعات الاقتصادية التنافسية المفتقرة إلى الاستثمارات المحلية (الطاقة – السياحة – النقل واللوجستيات – الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات).
٥- دعم التهيئة المكانية للوصول إلي تجمعات صناعية عنقودية متخصصة في احدى الصناعات التقليدية التنافسية النابعة من خصائص الموقع و المتعلقة بوفرة المواد الخام بالأقاليم الصحراوية (صناعة الاسمدة الفوسفاتية بمناطق ابوطرطور ومحافظة اسوان – تنمية الثروة الحيوانية والتصنيع الزراعي بمحافظات الصعيد ذات الظهير الصحراوي – ايجاد نواة صغيرة مكملة لمناطق الصناعات الهندسية بمدينة السادس من اكتوبر بالظهير الصحراوي - استكمال حلقات التصنيع بالنطاقات الحيوية بالساحل الشمالي وغرب الدلتا وسهل المنيا الغربي ودرب الاربعين بالاعتماد علي الموارد التعدينية والصناعات التصديرية بالمناطق الحرة والصناعات التقليدية الخاصة بالتصنيع الزراعي، مع اقامة مراكز تجارية ومعارض لتسويق المنتجات بكل نطاق لتفاعل بين الصناعة والزراعة) (بالاستفادة من تجربة البرازيل)
٦- التغلب علي الضغوط الاجتماعية الخاصة بالطبقات الفقيرة، من خلال تشجيع المستثمرين على تبني ما يعرف باسم "Inclusive Business Models"؛ وهي نماذج عمل تقوم على تحقيق منافع متبادلة بين المستثمر ومواطني المجتمعات والمناطق المحلية ذات الدخل المنخفض؛ ومن خلال ضمّ مواطني المجتمعات والمناطق المحلية ذات الدخل المنخفض إلى السلاسل الإنتاجية للمستثمرين كموردين لمستلزمات نشاطه، أو كعاملين لإعداد منتجاته أو كموزعين لهذه السلع والخدمات؛ وذلك لخفض مؤشرات الفقر والبطالة (بالاستفادة من تجارب البرازيل والمكسيك).

المراجع

١- ابتهال أحمد عبد المعطى، العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة ٢٠٠١.
٢- البنك السعودي الهولندي، الاستثمار في البرازيل، ٢٠١٥.
٣- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥.
٤- الهيئة العامة للاستثمار بالمناطق الحرة، قطاع الاستثمار بالمحافظات، ٢٠١٥.
٥- جمال المتولي جمعة، النهضة البرازيلية، دنيا الوطن، ١٩-٥-٢٠١٣.
٦- حاتم مصطفي راشد، تفعيل الأثر الإقليمي للقنوات الملاحية في ضوء المتغيرات العالمية المستجدة بالتطبيق علي محور قناة السويس، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠١١.
٧- رندا جلال حسين، طارق زكي احمد، دور البعد المكاني في توزيع مشروعات المياه والطاقة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة _ دراسة حالة مركز الفيوم)، النشرة العلمية لبحوث العمران، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة، العدد الرابع عشر،٢٠١٤.

٨- رانيا ادهم سيد، المدن الجديدة في مصر بين المستهدف والواقع حالة مدينة السادس من أكتوبر، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢..
٩- ريم عبد الحليم، خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، نظرة جغرافية قطاعية، ورقة بحثية، مجلة رؤية تركية، ٢٠١٢.
١٠- عنتر عبد العال أبو قرين، ممر التنمية والتعمير، دراسة تحليلية نقدية وتصور مقترح، ٢٠١١.
١١- محمد محمد عزمي، الملامح المستقبلية لشبكة التجمعات العمرانية الاقليمية بصعيد مصر(وادي النيل بإقليم اسيوط كدراسة حالة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة اسيوط ٢٠١٣.
١٢- مصطفي الشرفي، البرازيل نمو اقتصادي واستمرار في التفاوتات الإقليمية، بحث منشور، 2016 http://hgeocharafi.voila.net
١٣- مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الاستراتيجية القومية، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.
١٤- مها سامي كامل، منهج لتأثير العناصر الإقليمية بالمدن المتوسطة علي توجيه النمو العمراني، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
١٥- ناجي بن حسين، أليسيو زانيلي، فهم اللوائح الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ممارسة أنشطة الأعمال في مصر، البنك الدولي، 2014.
١٦- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الاستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، ٢٠١٠.
١٧- وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، استراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية، ٢٠٠٨.
١٨- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، استراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠١١.
١٩- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية، ٢٠١١.
٢٠- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الاولوية (الرؤية – المرتكزات- نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤ .
٢١- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، ٢٠٠٨.
٢٢- وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المرصد الحضري، خرائط الفقر لأقاليم الجمهورية ٢٠١٥ .
٢٣- وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار في مصر ٢٠١٥.
٢٤- وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، المشروعات التنموية العملاقة، مشروع إنشاء المحطة النووية بالضبعة، ٢٠١٥.
٢٥ - وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون الاستثمار الموحد، ٢٠١٥.
٢٦- وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة، قطاع الاتفاقيات التجارية، مصر ودول الافتا، ٢٠١٤.
وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، المشروعات القومية العملاقة، قاطرة التنمية، ٢٠١٥
٢٧- وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، دليل المواطن للخطة الاستثمارية ٢٠١٥ -٢٠١٦ بمحافظات مصر، ٢٠١٦.
٢٨- وزارة الصناعة والتجارة، تقارير الهيئة العامة للتنمية الصناعية حتي عام ٢٠١٥.

29- Foreign Investment Laws AndRegulationshttp://www.mexicolaw.com/LawInfo26.htm, 2015.
30 - Jorge Alvarez and Fabian Valencia, Made in Mexico: Energy Reform and Manufacturing Growth, working paper, International Monetary Fund 2015
31- WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report, 2016-2017

Abstract

This research focuses on studying opportunities and obstacles against success in global challenge of economical development, by supporting decentralization and spatial configuration of desert regions, to improve the exploitation of idled economic resources, by studying spatial configuration factors of the legislative, physical, economic, social, and institutional environmental aspects.
This Research focuses on analyzing the opportunities and constraints of the economic resources in the Egyptian western desert, as the largest regions available for development and urbanization in Egypt, to achieve global competitiveness, and to put Egypt on the world economic map.
This has been done by comparing strategies and indicators of spatial configuration of western desert in Egypt, with their counterparts in other areas in some developing states; for example: Brazil and Mexico; which applied spatial configuration, and been involved in a global challenge, depending on the spatial configuration of the desert regions.
The research came to conclude the bases of spatial configuration of idled desert regions, by studying the opportunities and constraints of desert regions of some previous case studies. Moreover, the research shows the validity of the resources of the western desert to support bases of spatial configuration, and to reach some competitive indicators in the global market; the bases of spatial configurations of desert regions have been clarified in this research.
This Research recommends to support non-traditional spatial configuration, which contribute to initialize small size, specialized units, for development; to avoid risks; and for marketing of investment opportunities, through the application of some procedures, and solidification of the bases of spatial configuration.
Keywords: spatial configuration - investment - competitive economic activities - border development –by passing national borders development.